المصدر: الأهرام

التاريخ : ٥ يونيو ١٩٤٦

فى لائحة انتخاب البطريرك

تلقينا من سعادة حبيب المصرى باشا كلمة اشار فيها الى ما يتجه اليه التفكير من تعديل لائحة انتخاب البطريرك بحيث تقتصر جمعية الناخبين على المطارنة والاساقفة ورؤساء الاديرة وبعض رجال الاكليروس واعضاء المجلس الملى العام والمجالس الفرعية . ثم قال :

فهل يسمح لي من يفكرون فى تعديل اللائحة على هذا الوجه . ان انبههم الى ما فى هذا التعديل من اهدار لحق الشعب والى ما يترتب على ذلك من اثارة الشقاق والفتنة

ان الكنيسة القبطية كنيسة ديموقراطية ومن مقتضى نظمها وقوانينها ان اختيار رؤساء الدينيين موكول الى الشعب . ومن نظمت لائحة الانتخاب هذا الحق وتنظيما عظيما ، فجعلته لفئات مختارة تجمع نخبة الاقباط وشيوخهم وذوى الرأى فيهم ، من الوزراء والمستشارين القضاة والشيوخ والنواب وكبار الموظفين وكبار الممولين . فاية هذه الفئات يراد اقصاؤها عن الاشتراك فى انتخاب رئيسها الدينى الاكبر ، او ايها يسلم بالحرمان من هذا الحق ؟

اننا فى عصر يتجه فيه التفكير الى توسيع حقوق الشعوب لا الى تضييقها وهذا يستلزم انه اذا كان هناك من موجب لتعديل اللائحة ، فانما يكون ذلك لتوسيع نطاق فئات الناخبين ، لان من الاقباط فئات وافرادا من ذوى الخبرة والرأى الناضج لم تدخلهم اللائحة فى عداد الناخبين ، مع ان العدل يقضى بان يكونوا فى عدادهم

ونحن نعترف ان فى النظام الذى تضمنته اللائحة عيبين — ليس منهما تكوين جمعية الانتخاب — اولهما نقص التدابير المتخذة لمنع دخول بعض الاشخاص ضمن الناخبين بغير حق . وثانيهما ما يعمد اليه البعض من الالتجاء الى وسائل للدعاوة غير مشروعة ولا تتفق وجلال المنصب . هذان هما العيبان اللذان يجب العمل على ملافاتهما لكن لا ينبغى ان يكون ذلك عن طريق الانتقاص من حقوق الشعب ، فهو امر نعتقد انه مناف للمصلحة العامة ، ومناقض لقانون الكنيسة . فضلا عن انه لا يتمشى مع التطور السليم فيما يختص بحقوق الشعوب ، لذلك لا يرجى ان يرتضيه الشعب او ترتضيه السلطات العامة ، بل يكون من أثره — اذا وضع موضع التنفيذ — اثارة روح من التبرم والخلاف ليس من مصلحة احد اثارتها

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية